

من لغو والملازمة انه تنصب الكلام في هذا المقام ان هربنا قريدين  
منها فاضمن احد سائر الكلام صفة لشيء وكل ما هو صفة لشيء  
فهو قديم بالكلام قديم بالشيء ان الكلام يرتب من الحروف والتعاقب  
في العجز ويحتمل ما يكون له في حادته فالكلام حادثا فعرف  
المسلمون المرفوع اربع مقدمات الفيلسوف ذهب  
الاشاعرة والحنابلة الى القياس الاول فقد قصت الاشاعرة في صفة  
القياس الثاني وهو المنع المذكور في الحكم للمع والحنابلة في كبره  
ذهب المعتزلة والكرامية الى صحة القياس الثاني فقد قصت المعتزلة في  
صحة القياس الاول وهو المنع الذي ذكره المعاصرون ههنا والكلام  
في كبره لان ان الكلام يرتب لشيء فانه حاصل عند المنع ان  
الكلام كالمشعر فهو الكلام النفس وهو جرح قائم بمرئته في كبره  
عليه الكلام الفعلي وهو عروضا في فعله الكلام ينضم هو كنهه وبين  
المجربود قال بعضا لمتحققين ان الكلام الفعلي هو قائم بالمتن  
شامرا للفظ والمعنى جميعا غير متبدا لا جزا كما كان يتم بنفسه ما حفظه  
الترتيب انما هي في اللفظ والعروة العزم مساعدا للادارة في كل حين  
التوليد انما لا يليق ايرادها في هذا المقام ان الكلام في  
الطوقه راء البسطة للاختلال ورماد الاستدلال في الكلام اللطيف والاداء  
واجدا لكلام الشايق كما في نسخ هذه الرسالة او وجهه في اللسان  
على ما وقع في بعض كتب ككلامه في اشارة اليه في الحاشية

بان ما ذكره في بيان كون المعارضة اذ فيه ان دعوى كون  
المعارضة في الخطى المقبولات كما لتفرض في بطلان الترسد لا كونها  
في قول لا يخفى انما يجزئ استلام المعارضة للتفرض طارف في ذلك عمل  
ان الظاهر القوي والفعال الفعل لا التازم كما في قولنا للقطيعين  
الهدى وقوة الجوزة وما ذكره وما يدرك على كونها نفسها بالقوة لا بخفي  
انما يتبين ان الحاصل ان جعل الادلة العقلية امارات بدلتها  
اشارة اذ خلقته وما يقابلها العقل الادلة العقلية اذ في بقية بنو  
جعل الادلة العقلية لشيء مما يتلوه ان اللزوم يعتبر فيها غير معتبر  
فيها بقدر اعتبار الادلة العقلية وما يتلوه لا يتلوه بهذا الفرق حتى  
ينتم خصومه وبما ان المعارضة لا يبرهن اليقين في التفويض  
كما لا يخفى وكان الاضطرار يحتمل في الابدان والبرهان وكما ان  
الكل انما يتبين عطف الاضطرار على الاشياء في الاضطرار على الاشياء  
وهو غير جائز انما يتبين الاضطرار على الاشياء في الاشياء  
كذلك وهو يحصل في الاشياء كالتبعية اعلم ان الحروف في العلم  
انها لا تدرك في حواسنا هذا لا يخفى لما كانت محسوسة بمعنى مدعيها  
عند الترسد الاشارة اليها في مواضعها لاجتماعها على حصوله  
وتبعيةها في غير هذا المقام ان ذلك مع ان ذلك في القوي وقدر  
الذي يتبين محسوس في الواقع من غير هذا المقام  
بكون الترسد في الواقع في سائر الكتب وهو مرجح واشهر

Copyrighted by King Fahd University